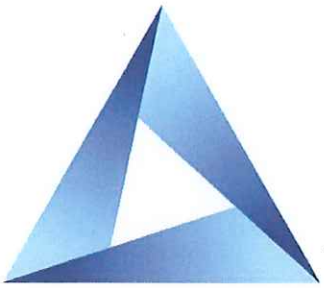

هيئة تنظيم الكهرباء - عمان

AUTHORITY FOR ELECTRICITY REGULATION, OMAN

برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م

جدول المحتويات

مقدمـــة..... ٣

المهام والواجبات القانونية للهيئة ٤

المشـاورات ٤

الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية..... ٥

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م..... ٥

أولويات العمل في عام ٢٠٢٠م ٦

مقدمـــة

هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان (الهيئة) هي الجهة المسئولة عن تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في سلطنة عُمان. وقد أُنشئت الهيئة وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) والمعدّل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٩/٥٩ والمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٤٧.

تتطلب المادة رقم (٣٤) من قانون القطاع أن تقوم الهيئة بنشر برنامج الأعمال المستقبلية قبل بداية كل سنة مالية (من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر) والذي يحدد المجالات الرئيسية للعمل في العام القادم.

تتوفر المزيد من المعلومات عن الهيئة وهيكل وتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة بموقع الهيئة الإلكتروني www.aer.om

المهام والواجبات القانونية للهيئة

تضطلع الهيئة بمجموعة من الواجبات والمهام القانونية منصوص عليها في أجزاء مختلفة من قانون القطاع، وتتطلب الواجبات الأساسية (الواردة في المادة ٢٢ من قانون القطاع) من الهيئة القيام بالآتي:

- ضمان توفير خدمات الكهرباء والمياه في سلطنة عُمان.
- تشجيع المنافسة في قطاع الكهرباء والمياه.
- ضمان التشغيل الآمن والفعال والاقتصادي لقطاع الكهرباء والمياه وتعزيز سلامة الجمهور.
- حماية مصالح المشتركين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود وكبار السن والمرضى، وإعداد المعايير المتعلقة برعاية مصالح المشتركين والعمل وفقاً لتلك المعايير.
- ضمان الالتزام بسياسات الحكومة المتعلقة بحماية البيئة والتعمين والكوادر العُمانية.
- التأكد من الإمكانيات الفنية والمالية للمرخص لهم، وضمان أن الشركات التي تعمل بكفاءة يمكنها تمويل أنشطتها ذاتياً.
- ضمان قيام الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه بإجراء منافسات عادلة وشفافة لأي سعة جديدة.
- تسهيل تخصيص قطاع الكهرباء والمياه.
- إجراء مراجعة سنوية لأوضاع سوق الكهرباء لتحقيق مزيد من التحرير لقطاع الكهرباء والمياه.
- إعداد وحفظ سجل عمومي لجميع الأمور المتعلقة بالرخص والإعفاءات.

كما تخضع الهيئة أيضاً لواجبات رقابية هامة بما في ذلك واجبها في عدم التمييز ضد أي شخص أو التفضيل غير المبرر لأي شخص، وأن يكون تصرفها في الحالات المشابهة متماثلاً، وعلى وجه الخصوص التأكد - طبقاً لما تراه مناسباً - من أن جميع الرخص والإعفاءات لنفس الأنشطة الخاضعة للتنظيم يتم منحها إجمالاً بنفس الشكل، كما أن من واجبها - كلما أمكنها ذلك - التقليل من الأعباء التنظيمية على حاملي الرخص وحاملي الإعفاءات، وتقديم أسباب مكتوبة لما تتخذه من قرارات.

ويجب على الهيئة أداء جميع أعمالها - بما في ذلك تلك التي تقترح القيام بها ضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م وفقاً للواجبات القانونية المذكورة أعلاه.

المشاورات

أجرت الهيئة مشاورات حول مسودة برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م ودعت جميع الأشخاص الذين لهم مصلحة لتقديم ملاحظاتهم واعتراضاتهم. وقد ردت الهيئة على جميع الملاحظات والاعتراضات الواردة استجابة لهذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.

الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية

يخدم برنامج الأعمال المستقبلية للهيئة عدداً من الأهداف وذلك على النحو التالي:

١- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يقدم إخطاراً للأشخاص الذين قد يتأثرون بالبرنامج ويمنحهم الفرصة للتعليق على ما يتم اقتراحه.

٢- يمثل برنامج الأعمال المستقبلية عاملاً هاماً لتحديد تكاليف الهيئة (ورسوم المرخص لهم) ولذلك فإنه يعتبر عنصراً هاماً في عملية إعداد موازنة الهيئة.

٣- إن نشر برنامج للأعمال المستقبلية يعزز من الشفافية وتحديد المسؤولية من خلال إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لهم مصلحة مثل المرخص لهم والحكومة لضمان انسجام الأعمال المخطط لها لكل سنة لاحقة مع أهداف الحكومة والمهام والواجبات القانونية للهيئة.

يحدد كل برنامج أعمال مستقبلية العمل الذي تقترح الهيئة القيام به في العام القادم. وخلال السنة قد تحتاج الهيئة لإعادة ترتيب أولويات العمل استجابةً للأحداث والظروف المتغيرة ولذلك قد تقوم بعمل لم يكن مدرجاً في برنامج أعمال مستقبلية وقد لا تستطيع تنفيذ أو إكمال بنود في البرنامج المنشور.

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م

برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م هو البرنامج الخامس عشر الذي تقوم الهيئة بنشره منذ إنشائها.

جميع بنود الأعمال في برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م هي بالإضافة إلى العمل المعتاد الذي تقوم به الهيئة في سياق عملها المعتاد.

يتوقع برنامج الأعمال المستقبلية لعام ٢٠٢٠م تعيين أعضاء مجلس إدارة بحلول ١ مايو ٢٠٢٠م. لذلك يركز البرنامج على مسارات العمل الملتزم بها، مع عدم وجود مشاريع جديدة لأن الأعضاء الحاليين يرون أنه من المناسب الموافقة على أي مبادرات جديدة من قبل الأعضاء الجدد. ويتوقع البرنامج أيضًا توسيع النطاق التنظيمي للهيئة ليشمل تنظيم شبكة نقل الغاز وقطاعات المياه والصرف الصحي.

أولويات العمل في عام ٢٠٢٠م

يشمل برنامج الأعمال المستقبلية عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية الكبيرة والتى تتضمن ما يلي:-

س.ع١: دمج تنظيم نقل الغاز

تتوقع الهيئة إصدار الإطار القانوني لتنظيم شبكة نقل الغاز في السلطنة.

س.ع٢: دمج قطاع المياه والصرف الصحي

وفق قرار مجلس الوزراء الموقر والذي قضى بتولي الهيئة مسؤولية تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي، ستواصل الهيئة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشأن إعادة هيكلة قطاع المياه والصرف الصحي. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ إعادة الهيكلة في مطلع عام ٢٠٢٠م وعلى الهيئة القيام بما يلي:

أ. منح رخص جديدة للشركات ذات الصلة للقيام بالأنشطة الخاضعة للتنظيم.

ب. التنفيذ والموافقة على آليات التحكم في الأسعار الجديدة وترتيبات تعرفة التزويد بالجملة للشركات ذات الصلة.

ج. تعديل رخصة الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه لتعكس هيكل السوق الجديد والترتيبات التنظيمية.

د. تنفيذ الترتيبات وفقًا للمادة (١٨) من قانون القطاع لحساب وضمان توفير دعم الكهرباء للمرخص لهم بالتزويد.

مجالات العمل الأخرى المخطط لها لعام ٢٠٢٠م

إضافة إلى مجالات العمل ذات الأولوية الكبيرة المذكورة أعلاه، تتوقع الهيئة إحراز تقدم في مجالات العمل الأخرى خلال عام ٢٠٢٠م، بما في ذلك:

س.ع ١: التدقيق البيئي لشركة كهرباء المناطق الريفية

أجرت الهيئة في عام ٢٠١٩ أعمال تدقيق بيئي لجميع مرخصي الشبكات باستثناء شركة كهرباء المناطق الريفية بسبب الطبيعة الخاصة لأنشطتهم التي تتطلب خبرة في أنشطة توليد الديزل والتحلية. تخطط الهيئة لإجراء تدقيق بيئي للشركة في عام ٢٠٢٠م لضمان تغطية جميع الشركات.

س.ع ٢: مراقبة الامتثال والأطر والقواعد

تتطلع الهيئة لإجراء مراجعة لأداء المرخص لهم فيما يتعلق بخطة حوافز خدمة المشتركين. كما تخطط الهيئة أيضًا لإجراء تدقيق على مؤشرات أداء خدمة المشتركين لشركات التوزيع على أساس ربع سنوي.

س.ع ٣: مراجعة متطلبات الأمن السيبراني للعدادات الذكية

تعتزم الهيئة إشراك الخبراء لتطوير متطلبات الأمن السيبراني للعدادات الذكية لضمان وجود هذه المتطلبات في جميع العدادات الذكية الرقمية.

س.ع ٤: المعايير المضمونة

بدأت الهيئة في إعداد وتنفيذ خطة المعايير المضمونة في عام ٢٠١٩م. تتوقع الهيئة تنفيذ المزيد من المعايير في عام ٢٠٢٠م.

س.ع ٥: مؤشرات جودة التزويد

تتطلع الهيئة للبدء في نشر واستخدام مؤشرات جودة التزويد للقطاع منها مؤشر تكرار حدوث الانقطاعات في النظام (SAIFI) ومؤشر معدل حدوث الانقطاعات في النظام (SAIDI) ومؤشر معدل حدوث الإنقطاع عن المستهلكين (CAIDI) إلخ وذلك من أجل دقة واتساق متطلبات المعايير الدولية للأرقام المنشورة من قبل المرخص لهم. وتخطط الهيئة لإجراء تدقيق للأنظمة التي ينفذها المرخص لهم لإصدار هذه الأرقام. ستضمن الهيئة أيضًا وجود إطار مناسب لإرسال لهذه الأرقام إلى الهيئة.

س.ع ٦: سوق الطاقة بالجملة

تعتزم الهيئة تقييم إمكانية تحرير احتكار شراء الشركة العُمانية لشراء لطاقة والمياه ش.م.ع.م وتطوير فهم التكنولوجيات الجديدة وخيارات التزويد الذاتي. ونتيجة لانخفاض أسعار الطاقة الشمسية وما إلى ذلك وتطبيق التعرفة المنعكسة عن التكلفة، يبحث المشتركون الكبار في إمكانية توليد الطاقة الخاصة بهم، مع احتمال تصديرها لشبكات التوزيع أو النقل أو نقلها إلى مشتركين آخرين. تحتاج

الهيئة إلى تقييم حجم المشكلة والتأثيرات المحتملة على التحكم المركزي والخدمات المساعدة والشراء الاقتصادي الفعّال.

س.ع ٧: آليات التحكم في الأسعار

تتوقع الهيئة أن تبدأ مراجعة آليات التحكم في أسعار نقل الغاز خلال أوائل عام ٢٠٢٠م والتدقيق الفني لآليات التحكم في أسعار شركات التوزيع وشركة كهرباء المناطق الريفية في نهاية عام ٢٠٢٠م.

ستواصل الهيئة أيضًا مراقبة أداء المرخص لهم مقابل آليات التحكم في الأسعار.

س.ع ٨: مشروع ساهم للطاقة الشمسية

بدأت الهيئة في المرحلة الثانية لمشروع ساهم للطاقة الشمسية عام ٢٠١٩م، وانتهت من المستندات المطلوبة لتنفيذها. وبالإضافة إلى التقدم في عملية طرح الناقصة للمرحلة الثانية من المشروع في عام ٢٠٢٠م، تعتزم الهيئة إطلاق خطة مماثلة لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المباني الحكومية. سيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق ساهم وإنشاء إطار المعاملات، بما في ذلك آلية التمويل، لتثبيت أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المباني الحكومية.

س.ع ٩: كفاءة الطاقة

بدأت الهيئة في عام ٢٠١٩م عملية طرح المناقصة للمجموعة الأولى من مبادرة كفاءة الطاقة وإعادة التهيئة في المباني الحكومية. وستستمر هذه المبادرة خلال عام ٢٠٢٠م مع طرح مناقصتين للمجموعة الثانية والثالثة. علاوة على ذلك، عملت الهيئة مع وزارة التجارة والصناعة لنشر أول معايير عُمانية لكفاءة مكيفات الهواء وتعتزم دعم نشر معايير أربعة أجهزة إضافية بما في ذلك الثلاجات وسخانات المياه ومصابيح LED والغسالات خلال ٢٠٢٠م. كما ستعمل الهيئة مع المجلس الأعلى للتخطيط لتأسيس قواعد كفاءة الطاقة والأبنية الخضراء.

هيئة تنظيم الكهرباء - عمان
Executive Director
AUTHORITY FOR ELECTRICITY REGULATION, OMAN

هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان

التعريفات

الرخصة	تصريح ممنوح من قبل الهيئة لمباشرة واحد أو أكثر من الأنشطة الخاضعة للتنظيم المنصوص عليها في المادة رقم (٣) من قانون القطاع.
آلية التحكم في الأسعار	آلية لتحديد أقصى عائد مسموح به يمكن للمرخص له الحصول عليه من مستخدمي خدماته في كل سنة، وفقاً لما هو منصوص عليه في شرط جدول القيود على الرسوم الوارد في الرخصة.
الأنشطة الخاضعة للتنظيم	الأنشطة المنصوص عليها في المادة رقم (٣) من قانون القطاع
قانون القطاع	قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٧٨) والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٥٩) والمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٤٧)
الأمن السيبراني	هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية نهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية أنظمة التحكم الاشرافي وحيازة البيانات (SCADA) وأنظمة التحكم الموزعة (DCS) .
الهيئة	هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان، وهي الهيئة التي أُنشئت بموجب المادة رقم (١٩) من قانون القطاع.
مؤشر تكرار حدوث الانقطاعات في النظام (SAIFI)	يُشير هذا المؤشر إلى عدد المرات التي يتعرض فيها المشترك العادي إلى انقطاع مستمر خلال فترة زمنية محددة مسبقًا.
مؤشر معدل حدوث الانقطاعات في النظام (SAIDI)	يُشير هذا المؤشر إلى إجمالي مدة انقطاع الكهرباء عن المشترك العادي خلال فترة زمنية محددة مسبقًا.
مؤشر معدل حدوث الإنقطاع عن المستهلكين (CAIDI)	يُشير هذا المؤشر إلى متوسط الوقت اللازم لاستعادة الكهرباء للمشترك.